468 مليون دولار.. حجم صناعة الجلود في الإمارات

تستضيف دبي معرض عالم الجلود في الشرق الأوسط للمرة الثانية للعام المقبل فيما تصل حجم صناعة الجلود في الإمارات إلى 468 مليون دولار. تعد منطقة دول مجلس التعاون الخليجي كذلك مركزا لتصنيع الجلود حيث شهدت منطقة الخليج العام الماضي إنتاج ملابس جلدية، حقائب، حقائب يدوية، السروج، وأطقم الخيل بقيمة 1.9 مليار دولار حيث جاءت أسواق السعودية (1.1 مليار دولار) والإمارات (468 مليون دولار) وقطر (250 مليون دولار) كأكبر ثلاثة أسواق منتجة للجلود في المنطقة.

تتوجه أنظار شركات تصنيع الجلود الدولية إلى صناعة الجلود في منطقة الخليج والتي يبلغ حجمها 6 مليار دولار حيث أكد العديد من الأسماء الكبرى على المشاركة في المعرض التجاري الوحيد بالشرق الأوسط الذي يغطي سلسلة القيمة الكاملة لصناعة الجلود العالمية.

وتنطلق الدورة الثانية من معرض عالم الجلود في الشرق الأوسط في الفترة من 26 – 28 ابريل 2016 في مركز دبي الدولي للمؤتمرات والمعارض حيث يعود المعرض عقب تفاعل الصناعة المثير مع دورته الافتتاحية التي اقيمت في مايو 2015.

ويتوقع أن يشارك في معرض الأيام الثلاث في 2016 أكثر من 125 عارض بهدف الاستفادة من تجارة الجلود في منطقة الخليج التي بلغ حجمها 4.09 مليار دولار في 2014 حسب تقارير يورومونيتور انترناشيونال للابحاث التحليلية. ويتضمن هذا الرقم واردات وصادرات المنتجات الجلدية، الاكسسوارات، سلع السفر، حقائب اليد والأحذية المصنعة ونصف المصنعة.

يعود الكثير من العارضين للمشاركة في 2016 بعد مشاركتهم الناجحة في دورة 2015 بتقدمهم شركة «دانبي» المورد الإيطالي للجلود المستدامة، الشركات الهندية Hidesign و CE ومورد الجلود من الإمارات Afriwest. وفي مقدمة العارضين الجدد في دورة 2016 تاتي شركة Conceria من إيطاليا.

يحرص جميع العارضين على الاستفادة من نجاح المعرض الكبير في دورته الافتتاحية التي استقطبت ما يقرب من 2.400 تاجرا من 66 دولة وشارك فيها 86 عارض من 16 دولة استعرضوا أحدث معداتهم، من مئات التشكيلات المتنوعة من جلود الحيوانات، ماكينات الإنتاج والمواد الكيماوية، إلى حقائب اليد، الأحذية، الاكسسوارات والملابس الجلدية.

دول الخليج تعتبر مركزا لتصنيع الجلود

واوضح احمد باولس الرئيس التنفيذي في ميسي فرانكفورت الشرق الأوسط، الشركة المنظمة للمعرض، أوضح قائلا: «بعد ثلاثة أيام من التواصل وتبادل الدراية والرؤى حول أحدث توجهات الجلود العالمية وضع المعرض إبرام تحالفات تجارية جديدة حيث يغطي عبق الجلود المميزة كل أرجاء المعرض الذي تجذب فعالياته كثيرا من الاهتمام.

ومن أبرز هذه الفعاليات منطقة التوجهات المعروفة التي تستعرض لأول مرة في المنطقة تشكيلة حصرية من إبداعات الجلود وجلود الحيوانات العالمية الفاخرة من حقائب جلود الأسماك وجلود الجاموس المنقوشة بالليزر إلى جلود التماسيح المزينة بالذهب عيار 22 قيراط.

كما يستعرض أشهر مصممي الأزياء المعاصرين في الإمارات في معهد أزياء ESMOD دبي، مواهبهم الإبداعية أمام جمهور عالمي من خلال تشكيلة رائعة من الملابس الجلدية ضمن منطقة المصممين (Designers' Area) من خلال معرض عالم الجلود في الشرق الأوسط.

كما يتضمن المعرض مناطق منتجات حصرية أخرى مثل «ذا شو بوكس» وهو قسم مخصص بالكامل للأحذية، ومركز الأزياء «فاشون أفنيو» حيث يقدم أبرز موردي المنتجات الجلدية الفاخرة ملابسهم واكسسواراتهم الجلدية الفاخرة. يقدم معرض عالم الجلود في الشرق الأوسط مصانع الجلود (الجلود المصنعة ونصف المصنعة)، المواد الكيماوية، ماكينات السلع الجلدية المصنعة مثل الأحذية، الحقائب، الحافظات، الاكسسوارات، الأثاث وكل ما هو مشتق من الجلود، حيث يجمع المعرض كل المعنيين بالصناعة تحت سقف واحد.

«الخليج للملاحة القابضة» تعقد اجتماع الجمعية العموميّة في يناير المقبل

الخليج للملاحة القابضة ش م ع
Gulf Navigation Holding PJSC

أعلنت «الخليج للملاحة القابضة»، الشركة المتخصصة بالملاحة البحرية المدرجة في «سوق دبي المالي» تحت رمز التداول (GULFNAV) والتي تتخذ من دبي مقرا لها، عن عزمها عقد إجتماع الجمعية العمومية وذلك يوم الاثنين الموافق 11 يناير 2016 في فندق كراون بلازا بدبي.

وسيشتمل جدول أعمال جلسة إجتماع الجمعية العمومية على ست نقاط أساسية وهي:

إعتماد إقتراح مجلس الإدارة بإصدار سندات إلزامية التحويل إلى الأسهم بقيمة إسمية للسند – درهم واحد، على أن يكون الحجم الإجمالي لإصدار السندات 60 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 220 مليون درهم إماراتي، ويكون الإصدار الأول بمبلغ 25 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 92 مليون درهم إماراتي، إضافة إلى توكيل مجلس الإدارة في التفاوض مع الدائنين وتحديد قيمة الإصدارات اللاحقة بما لا يتجاوز المبلغ 35 مليون دولار أي ما يعادل 128 مليون درهم إماراتي.

إعتماد إقتراح مجلس الإدارة بعرض السندات على مساهمي الشركة الحاليين أولا، حيث يتم عرض المتبقي من هذه السندات على دائني الشركة.

إعتماد إقتراح مجلس الإدارة بأن تكون القيمة النقدية المدفوعة من المساهمين عن كل سند هي متوسط سعر السهم في السوق المالية خلال الثلاثين يوما السابقة على تاريخ صدور القرار الخاص من الجمعية العمومية، أو سعر السهم في السوق المالية عند إغلاق السوق في يوم العمل السابق مباشرة على يوم إنعقاد الجمعية العمومية التي صدر فيها القرار الخاص بالموافقة على الاصدار.

تفويض مجلس الإدارة في إصدار السندات دفعة واحدة أو من خلال دفعات متعددة، حيث يتم تحديد تاريخ التحويل الإلزامي للاسهم وإدراجها في السوق المالية.

إنشاء إحتياطي خاص في حسابات الشركة لغرض سداد الفارق بين القيمة الاسمية للسندات والمقابل النقدي المدفوع، بحيث يتم إستقطاع كامل صافي أرباح الشركة المحققة سنويا بعد خصم كافة الاستهلاكات والاحتياطيات وتحويله لحساب الاحتياط الخاص.

تفويض مجلس الإدارة في إتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة بشأن إصدار السندات بما لا يتعارض مع أحكام قانون الشركات التجارية.

وتتمتع «شركة الخليج للملاحة القابضة» بحضور قوي حيث تملك وتشغل الشركات المنضوية تحت مظلتها أسطولا كاملا من ناقلات المواد الكيماوية وقوارب الخدمة والمساعدة. وتحظى الشركة بإعتماد من الهيئة النرويجية «دينت نورسك فيريتاس» (DNV) لالتزامها التام بكل من «معايير إدارة السلامة الدولية» (ISM) ومتطلبات «المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المينائية» (ISPS Code)، بالإضافة إلى شهادة نظم إدارة الجودة «أيزو 9001:2008» من «بيرو فيريتاس» (Bureau Veritas)، الجهة العالمية الرائدة في مجال الاختبار والتفتيش ومنح الشهادات.

بريطانيا: خفض معدلات نمو الاقتصاد بالربعين الثاني والثالث من 2015

خفض مكتب الإحصاء البريطاني معدل نمو الاقتصاد البريطاني خلال الربعين الثاني والثالث للعام الحالي من 0ر7 بالمئة الى 0ر5 بالمئة ومن 0ر5 بالمئة الى 0ر4 بالمئة على التوالي.

وعزا مكتب الإحصاء الوطني في تقرير له خفض معدلات النمو الى تراجع اداء قطاع الخدمات الذي يمثل 75 بالمئة من اجمالي الاقتصاد البريطاني مشيرا الى ان البيانات النهائية أظهرت ان النمو في هذا القطاع كان اقل مما اعلن عنه سابقا استنادا الى بيانات جزئية وتقديرية. واكد التقرير ان النمو الاقتصادي العام بين يناير وسبتمبر الماضيين بلغ 2ر1 بالمئة وليس 2ر3 بالمئة كما ورد في المراجعة الثانية التي صدرت بتاريخ 27 نوفمبر الماضي.

واوضح انه على الرغم من خفض المعدلات فان الاقتصاد البريطاني حافظ على وتيرة نمو ايجابية ومتتابعة للربع ال 11 مضيفا ان مداخيل الأسر البريطانية سجلت بين الربع الثاني والثالث من العام الجاري نموا إيجابيا بنسبة 0ر5 بالمئة.

الصادرة عن مجلة الشرق الأوسط لإدارة المرافق

الرئيس التنفيذي لشركة «إمداد» يتصدر قائمة «الأربعين»

أعلنت شركة «إمداد» الرائدة في مجال تزويد حلول إدارة المرافق المتكاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، عن تصدر رئيسها التنفيذي، جمال عبدالله لوتاه، قائمة الأربعين «Power 40 list» الصادرة عن مجلة الشرق الأوسط لإدارة المرافق. واشادت المجلة الشهرية الرائدة المتخصصة باخبار إدارة المرافق وتصنيف المهنيين ومقدمي خدمات إدارة المرافق وملاك المباني والمطورين العقاريين، بالأداء المالي المتميز لشركة «إمداد» وامتلاكها لمجموعة من العقود رفيعة المستوى تحت إدارة وتوجيه رئيسها التنفيذي، مشيرة إلى نمو عائدات متوقع للشركة بنسبة 8% خلال العام الجاري بالمقارنة مع عام 2014 لتصل قيمة العائدات إلى 136 مليون دولار. وأسهم هذا الإنجاز الكبير في تعزيز مكانة الشركة ودورها الريادي في قطاع إدارة المرافق المزدهر في المنطقة.

وتعكس جوائز التقدير العديدة التي نالها لوتاه خلال العام الجاري أسلوبه القيادي المتميز ورؤيته المستقبلية لقيادة الشركة. وسبق أن تم اختيار لوتاه كأحد الفائزين بـ «جائزة الشرق الأوسط الثانية عشرة لتميز الشخصيات التنفيذية» و«جائزة الشرق الأوسط الرابعة لتميز قيادات المستقبل». كما حصلت «إمداد» على جائزة «أفضل مؤسسة لإدارة المرافق الخضراء» من قبل «مجلس الإمارات للابنية الخضراء» . وأشارت مجلة الشرق الأوسط لإدارة المرافق إلى عدد من عقود شركة إمداد لعام 2015، كتعاقدها مع شركة أبو ظبي للخدمات العامة «مساندة» بهدف تقديم الخدمات لمساجد مدينة العين، وعقد للإشراف على محطات الحافلات في أبوظبي، وعقد رفيع المستوى لإدارة المرافق في متحف قطر.

جمال عبدالله لوتاه

وقال جمال عبدالله لوتاه: «يعد تصدرنا مرة أخرى لقائمة الأربعين لمجلة الشرق الأوسط لإدارة المرافق امتيازا كبيرا بالنسبة لنا. ويعتبر العام 2015 عاما مثمرا، حيث شامل مواصلة تميزنا – إن لم يكن تفوقنا – في هذا الأداء القوي خلال الأعوام القادمة. وفي حين يعد هذا التكريم بمثابة إلهام وحافز لي لقيادة الشركة نحو آفاق جديدة من التميز، فإنني أدرك تماما ما ينطوي عليه من مسؤولية كبيرة للاستمرار بالمبادرات والمشاريع التي ستعزز بشكل أكبر من نمو هذا القطاع في المنطقة. وانا على استعداد للتصدي للتحديات القادمة بمساعدة فريق عملنا المميز وشركائنا الاستراتيجيين على الصعيدين المحلي والإقليمي. وأتقدم بالشكر من كافة الأشخاص الذين كانوا وراء حصولي على هذا التقدير، ونؤكد على استمرار شركة «إمداد» بتنفيذ التزاماتها وتحقيق أهدافها في دعم نمو هذا القطاع في دولة الإمارات».

فرص مضاعفة للفوز في السحوبات الأسبوعية والشهرية وربع السنوية

البنك الوطني يعلن أسماء الفائزين في سحوبات حساب الجوهرة

البنك الوطني

أعلن بنك الكويت الوطني أسماء الفائزين الأربعة بجائزة 5.000 دينار في السحوبات الأسبوعية لحساب «الجوهرة» خلال شهر ديسمبر، والتي جرت تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة.

وقد فاز عملاء بنك الكويت الوطني عمار ثابت المهنا وعبدالمحسن الطالب وعبدالعزيز الدليمي وسعيد ظاهر الشمري بمبلغ 5.000 دينار في السحوبات الأسبوعية لشهر ديسمبر، وعبر الفائزون عن تقديرهم لخدمات بنك الكويت الوطني ومنتجاته الفريدة، وأشادوا بالجوائز القيمة التي يوفرها على مدار السنة.

وسيتم الإعلان عن اسم الفائز بجائزة حساب الجوهرة في السحب ربع السنوي بقيمة 250.000 دينار كويتي، يوم الثلاثاء الموافق 29 ديسمبر 2015 عبر إذاعة مارينا اف ام.

وقام بنك الكويت الوطني مطلع هذا العام بتعزيز مزايا حساب الجوهرة من خلال مضاعفة فرص الفوز في السحوبات الأسبوعية والشهرية والربع سنوية. ويؤهل حساب الجوهرة العملاء للدخول في السحوبات الأسبوعية والشهرية وربع السنوية تلقائيا مقابل كل 50 دينارا يتم إيداعها في الحساب. وكلما ازداد رصيد العميل، ازدادت فرصه للفوز بإحدى السحوبات بجوائز بقيمة 5.000 دينار أسبوعيا و25 الف شهريا و250 الف دينار ربع سنويا. ومع التطوير الجديد للحساب، أصبح بإمكان عملاء بنك الكويت الوطني مضاعفة عدد فرص الفوز في كل سحب كلما حافظوا على رصيد حسابهم دون القيام بعمليات سحب أو تحويل.

ويعتبر حساب الجوهرة من بنك الكويت الوطني الخيار الأفضل للعملاء بفضل مزاياه العديدة والجوائز النقدية القيمة التي يقدمها والتي تتيح لهم تحقيق أحلامهم وتطلعاتهم.

«وزير إماراتي» يتوقع زيادة ضرائب التبغ بالخليج إلى 200 % في 2017

توقع عبيد حميد الطاير– وزير الدولة الإماراتي لشؤون المالية، زيادة الضرائب المفروضة على التبغ ومشتقاته بدول مجلس التعاون الخليجي من 100% إلى 200% مع مطلع عام 2017.

وقال «الطاير»، إن الحكومة الاتحادية بدولة الإمارات لا تحصل إيرادات ضريبية من التبغ إلا قليل منها، مشيرا إلى أن غالبية الإيرادات تذهب إلى الحكومات المحلية.

وتعتبر منتجات التبغ أكثر السلع الاستهلاكية التي يفرض عليها ضرائب في العالم، حيث تتجاوز قيمة الضرائب نصف سعر البيع بالتجزئة، والقضاء على التجارة غير الشرعية للسجائر، من شأنه توفير مبالغ طائلة على الدول تقدر بـ 31 مليار دولار سنويا.

وتفرض الحكومات ضرائب التبغ، والإجراءات المالية الأخرى لتحصيل الإيرادات من ناحية، وتعزيز أهداف الصحة العامة والحد من استهلاك التبغ من ناحية أخرى.

يذكر أن استهلاك العالم من السجائر باستثناء الصين يقدر بقرابة 3.5 تريليون سيجارة سنويا، نصفها يستهلك في 10 دول فقط، هي أمريكا، وروسيا، واليابان، وإندونيسيا، وأوكرانيا، وتركيا، والهند، والبرازيل، وكوريا، وإيطاليا.

وحول ضريبة القيمة المضافة، قال وزير الدولة الإماراتي لشؤون المالية، إنه يتم مناقشتها حاليا على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، وفي حال إقرارها مطلع 2016، فإن تطبيقها سيكون في عام 2018 أو 2019.

كانت دول مجلس التعاون الخليجي الست قد اتفقت في العاصمة القطرية الدوحة، خلال مايو الماضي، على مواصلة العمل صوب استحداث ضريبة للقيمة المضافة في أنحاء المنطقة في مؤشر للاتجاه نحو تعزيز الإيرادات بعد الانخفاض الكبير في أسعار النفط. وسيكون استحداث ضريبة القيمة المضافة التي تعرف أيضا بضريبة المبيعات إصلاحا اقتصاديا كبيرا لدول الخليج الغنية المصدرة للنفط، خطوة اعتبرت سابقة بدول المنطقة التي اعتاد مواطنوها الإنفاق الاجتماعي السخي دون ضرائب تذكر. وأضاف «الطاير»: «خلال الربع الأول من العام الجديد ستتضح الأمور الخاصة بضريبة القيمة المضافة». واستبعد «الوزير» أن يتم تطبيق الضريبة في دول دون أخرى، مؤكدا أنها ستطبق على مستوى دول المجلس جميعها.

وتابع «الوزير» قائلا: «إن الحكومات تحتاج إلى وقت كاف لإعداد الأنظمة الخاصة بتلك الضريبة، وأيضا القطاع الخاص يريد أن يعرف ما سيخضع للضريبة، وستعطي الجميع فترة 18 شهرا قبل التطبيق حال إقرارها».

وتعد ضريبة القيمة المضافة غير مباشرة، وتفرض على الفارق بين سعر التكلفة وسعر المبيع للسلع.

ويناقش مجلس التعاون فكرة ضريبة القيمة المضافة منذ عام 2004، لكنه لم يأخذ أي خطوة غير أن انخفاض أسعار النفط تسبب في عجز ميزانيات معظم دول المجلس في الأشهر الأخيرة.

وأثر هبوط اسعار النفط منذ منتصف العام الماضي سلبا حتى على المالية العامة لدول الخليج؛ وهو ما دفعها إلى النظر في سبل جديدة لجني الإيرادات.

وتضم دول مجلس التعاون الخليجي: السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، والكويت، وسلطنة عمان.